واقع و آفاق تحرير الخدمات المصرفية في الجزائر

أ.د. بن موسى كمال جامعة– الجزائر 3
أ. أسماء سلكه المركز الجامعي – تمنراست

ملخص :

يدخل الاقتصاد الجزائري اليوم وقطاعه المصرفي خصوصاً في مرحلة اختبار وتحدي حقيقية؛ ذلك أن ظاهرة تحرير الأسواق المالية العالمية واشتداد حدة المنافسة أخذت مساراً يصعب مجاراته في الوقت الراهن بالوضعية والإمكانيات الحالية لقطاعنا المصرفي، بالرغم من الإصلاحات التي قامت بها الدولة. وسنحاول من خلال هذا المقال إبراز واقع الخدمات المصرفية في الجزائر والانعكاسات المترتبة عليه في حال تحريره.

الكلمات المفتاحية:

تحرير، خدمات، مصارف، تكييف، تغيرات عالمية.

Résumé :

L'économie algérienne et particulièrement son secteur bancaire sont aujourd'hui dans une phase d'examen et de défi véritable. Ainsi le phénomène de la libéralisation des marchés financiers mondiaux et la concurrence accrue ont pris une trajectoire difficile à rivaliser actuellement au vu de l'état et des moyens de notre secteur bancaire et ce malgré les reformes réalisées par l'état. Nous essayons à travers cet article de mettre en évidence l'état des services financiers en Algérie et les conséquences qu'il doit subir en cas de sa libéralisation.

مقدمة:

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة التي تتسم بالسرعة والتغير، يلعب النظام المصرفي دوراً أساسياً نظراً لما يقوم به في سبيل توفير الظروف الملائمة التي تسمح لهذا الاقتصاد بالتطور، ونظراً أيضاً لكونه القطاع

الذي يعمل على تدبير وسائل التمويل اللازمة، ولا يمكن أن نهمل الدور الذي يلعبه النظام المصرفي في ظل انفتاح داخلي واسع على اقتصاد السوق، وبالتالي انفتاحه على الاقتصاد العالمي. وفيما يتعلق بالنظام المصرفي الجزائري فإنه من الضروري القيام بإصلاح عميق لهياكله وآليات عمله، ويجب خلق الوسائل اللازمة التي تسمح له بالتكيف مع تحول الاقتصاد الوطني والمحيط المالي الدولي، خاصة في ظل انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية والتزامها باتفاقيات هذه الأخيرة، ومن بينها اتفاقية الجاتس (الاتفاقية العامة لتحرير الخدمات) والتي تضم بدورها الخدمات المالية والمصرفية. وهذا ما يدفعنا لطرح التساؤل التالي: ما واقع القطاع المصرفي الجزائري، وما تحديات وآفاق تحريره؟

سنحاول معالجة هذا التساؤل من خلال نقطتين أساسيتين هما كالتالي:

أولاً: أداء القطاع المصرفي الجزائري في ظل المحيط الاقتصادي الجديد

ثانياً: تحديات وآفاق تحرير الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات العالمية الجديدة.

أولاً: أداء القطاع المصرفي الجزائري في ظل المحيط الاقتصادي الجديد:

إن نجاح التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق يحتاج إلى تطوير المؤسسات الضرورية، وقيام الحكومات بدورها الملائم، كما أن المقومات الأساسية لنجاح ذلك هي وضع برامج للاستقرار الاقتصادي والتصحيح الهيكلي، ذلك أن الانتقال إلى اقتصاد السوق يعني ما يلي:

- تحرير الأنشطة الاقتصادية والأسعار وعمليات السوق إلى جانب إعادة تخصيص الموارد لأكثر الاستخدامات فعالية.
- استخدام أدوات غير مباشرة متجهة نحو السوق لتحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلي.

- تحقيق إدارة فعالة للمشروعات وكفاءة اقتصادية، ويكون ذلك من خلال الخوصصة.
- فرض قيود مشددة على الميزانية مما يوفر الحوافز لتحسين الكفاءة.

على أنه لا يمكن التحول إلى اقتصاد السوق حتى تقوم مؤسسات مالية جيدة التطور وتوجهها حوافز ملائمة؛ إذ الانتقال إلى اقتصاد السوق يتطلب وضع قطاع مصرفي متطور يتكامل مع باقي القطاعات الاقتصادية.

1- وضعية القطاع المصرفي الجزائري ومتطلبات الانتقال إلى اقتصاد السوق:

يتميز النظام المصرفي الجزائري بنقاط ضعف كثيرة، لعل من أهمها:

أ- **التركيز المصرفي:** حيث تسيطر البنوك العمومية الستة على السوق المصرفية، وذلك بأكثر من 90 % من حجم القروض والودائع الممنوحة للاقتصاد، ويبين الجدول أدناه ذلك:

الجدول رقم:(1) نصيب البنوك العمومية والخاصة من الودائع والقروض للفترة ما بين 2000 – 2005 الوحدة%

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الودائع - نصيب البنوك العمومية - نصيب البنوك الخاصة	 94.8 5.2	 92.2 7.8	 87.5 12.5	 94.4 5.6	 93.5 6.5	 93.3 6.7
القروض - نصيب البنوك العمومية - نصيب البنوك الخاصة	 97.3 2.7	 95.9 4.1	 85.7 14.3	 92.8 7.2	 92.9 7.1	 92.6 7.4

Source: Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie,Rapport 2002,2003,2005,p44,54,87

ب- ضعف قاعدة رأس المال للبنوك الجزائرية: حيث أن أضعف بنك أوروبي يقدر رأس ماله ب 800 مليون لا يتعدى رأس ماله 440 مليون دولار أمريكي[1] ،بينما أول بنك في الجزائر وهو بنك[2] BADR .

ج- الكثافة المصرفية: تقاس الكثافة المصرفية بمؤشر عدد الفروع لكل 100.000نسمة،إذ في البنوك الجزائرية تقدر ب 28000 نسمة للفرع، وهذا رغم التطور الحاصل في انتشار شبكة الفروع البنكية عبر التراب الوطني، حيث بلغت في سنة ألفين وخمسة 1183 وكالة؛ منها 1063 للبنوك العمومية و120 للبنوك الخاصة موزعة على 314 بلدية من بين 1541 بلدية عبر التراب الوطني[3] لتبلغ حالياً 1350 موقع مصرفي، وذلك بتطور نسبي مقدر بـ 75 وكالة جديدة سنوياً، ورغم ذلك يبقى مستوى التغطية غير كاف.

د- مشكلة القروض المتعثرة: أدت ممارسات الإقراض السابقة إلى وصول البنوك إلى وضعية مثقلة بالديون؛ حيث قدرت بـ 1274 مليار دينار[4]، وهي مستحقات البنوك على المؤسسات العمومية الاقتصادية أساساً، ففي 1993 تحملت الحكومة ما يزيد عن 275 بليون دينار من المطالب المصرفية المشكوك في

---

[1] نوري منير، البنوك الجزائرية بين غرفة الإنعاش والانتعاش، ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية_الواقع والتحديات، الشلف، ديسمبر 2004 ، .ص438

[2] بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية،

.أطروحة دكتوراة، نقود ومالية، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، غير منشورة،2006 ص91

[3] Abderahmene benhkalfa، facteurs de blocage et moteurs du changement dans le secteur bancaire ouvrage collectif encadré par Abdelatif ben achenhou، édition alpha، 2004، page 165

[4] مليكه زغيب، حياة نجار، النظام البنكي الجزائري، تشخيص الواقع وتحديات المستقبل، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية التحولات الاقتصادية والقانونية، الواقع و التحديات، الشلف، ديسمبر 2004 ، ص403

تحصيلها على المؤسسات العامة، وهو ما يعادل % 60 من الائتمان المصرفي[1] المقدم إلى الاقتصاد[2] ،كما تمت عملية شراء جديدة للقروض المتعثرة سنة2001 ، حيث تم مبادلة القروض المشكوك فيها مقابل سندات حكومية، حيث بلغت قيمتها 346مليار دينار[3]، وبالتالي كلفت عملية تطهير البنوك حتى أكتوبر 2007 أكثر من 2400 مليارد ج[4] ، حيث تصل القروض المتعثرة إلى % 50 من إجمالي القروض الممنوحة، وتأتي خطورتها في أنها تمس مباشرة استثمارات البنك مما يترتب عليه آثار سلبية منها[5]:

-عدم تحقيق البنك لإيرادات عن القروض المتعثرة.

-ارتفاع المخصصات التي يتم تكوينها مما يؤثر سلبا على أرباح البنك.

-عدم قدرة البنك على تدعيم احتياطاته لانخفاض صافي أرباحه.

-ارتفاع تكلفة الحصول على الأموال داخل البنك.

هـ-هيمنة الخدمات المصرفية التقليدية ومحدودية استخدام التكنولوجيا:

لا تزال البنوك الجزائرية تعاني من سيطرة الخدمات التقليدية من عمليات إيداع، وسحب وتحويل، وقروض على هيكل خدماتها، والتي تمثل أكثرمن % 90 من إيرادات البنوك، كما لا يزال استخدام التكنولوجيا محدوداً، حيث اقتصر استعمالها

---

[1] **الائتمان المصرفي** هو عمليات الإقراض والاقتراض، ذلك لأن الذين يملكون النقود ليس بالضرورة هم من يستطيعون استثمارها بأنفسهم ومن شأن الائتمان نقل هذه الأموال من الطائفة الأولى إلى الطائفة الثانية على سبيل القرض

[2] عبد الله غانم، **البنوك والمحيط الاقتصادي الجديد في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات، العدد 04 ، السنة 04 ، يناير 2007 ،المركز الجامعي الوادي، ص162

[3] خالد منه، العلاقة **بين المؤسسة والبنك :محاولة تقييم الأداء في ظل إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية الواقع و التحديات، الشلف ديسمبر 2004، ص214

[4] مصطفى عبد اللطيف، بوخاري عبد الحميد، أثر إعادة هيكلة الجهاز المصرفي على زيادة وتنمية القدرة التنافسية للبنوك، المؤتمر الدولي الثاني: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، 11_12_2008، ورقلة، ص15

[5] أحمد غنيم، الديون المتعثرة والائتمان الهارب، بدون دار نشر، 2001 ، ص 55 ،54

على الإعلام الآلي والمعالجة الآلية لبعض الخدمات، إذ تصل إيرادات البنوك في الدول المتقدمة إلى % 40 مصدرها عمولات بيع الخدمات المالية، الوساطة في الأوراق المالية، إصدار البطاقات الائتمانية، وإدارة صناديق الاستثمار المشترك[1].

و-**انتشار الفساد الإداري وبيروقراطية الإجراءات:** حيث شهدت الساحة المصرفية اختلاسات ضخمة وصلت إلى 200 مليار سنتيم من البنك الوطني، وكالة بوزريعة، و 1200 مليار سنتيم من بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، وكالة بئر خادم، و 1400 مليار سنتيم من البنك الجزائري الخارجي ، وكالة خروب/ قسنطينة[2].

كما كشف تقرير أعدته اللجنة المصرفية التابعة لبنك الجزائر في جويلية 2007حول تجاوزات بنكية خطيرة، كما تتجاوز فترة دراسة طلب القرض السنة في معظم الأحيان، ويستغرق تحصيل شيك من الشمال إلى الجنوب أكثر من شهر. [3]

ز- وجود فجوة في عدد الخدمات المقدمة: ففي الوقت الذي تقوم فيه البنوك الدولية بتقديم أكثر من360 خدمة لزبائنها، فإن البنوك الجزائرية لا تصل إلى مستوى باقي الدول النامية والمقدرة بـ 40 خدمة، مما يقلل قدرتها التنافسية وتنمية رأسمالها.

ح- الموارد البشرية في البنوك الجزائرية العمومية: تشير نتائج الجدول أدناه أن نسبة الجامعيين العاملين بالبنوك العمومية الجزائرية ضئيلة، هذا بالإضافة إلى أن هناك ضعف في التكوين ونقص في التأهيل، كما تتميز بضعف التطوير

---

[1] محمد حسين الصطرن، **دور المصارف العربية في تطوير مناخ الاستثمار بالوطن العربي في ضوء التحديات الاقتصادية المعاصرة** 2003عمان الأردن، ص 22

[2] ناصر سليمان، **تأهيل المؤسسات المصرفية العمومية بالجزائر**، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 17 أفريل 2006 الشلف، ص596

[3] زغيب مليكه، حياة نجار، مرجع سابق، ص401

والابتكار لديهم، إذ يلعب إعادة تكوينهم دوراً كبيراً في رفع قدراتهم، و هو ما يلاحظ في الجدول التالي:

الجدول رقم: (2) حالة الموارد البشرية في البنوك التجارية العمومية الجزائرية (حالة: البنك الوطني الجزائري)

البنك الوطني الجزائري	2000	2001	2002	2003	2004
- العدد الاجمالي للمستخدمين	5390	5705	5688	5657	5755
- عدد الجامعيين منهم	1620	1975	2103	2112	2045

المصدر: زيدان محمد، فورين حاج قويدر، الخدمات المصرفية، المؤتمر العلمي الدولي حول، الجودة و التميزفي منظمات الاعمال، 7-8 ماي 2007، سكيكدة ، ص 8.

2- الإجراءات الداخلية والخارجية لإصلاح المنظومة المصرفية في الجزائر

أ- الإجراءات الداخلية لإصلاح البنوك:

تخضع البنوك إلى ثلاثة أشكال من التنظيم والعمل:

بصفتها مؤسسات عمومية اقتصادية: تخضع لقانون رؤوس الأموال السوقية، وتخضع للتوجهات المالية للدولة.

بصفتها بنوك أولية: خاضعة لقانون النقد والقرض وتوضع تحت إشراف الدولة المنظمة.

بصفتها شركات أموال: تستجيب لضوابط القانون المدني والتجاري، فتعدد القوانين الأساسية والمهنية يضفي طابع الغموض وتتعدد من خلاله مفاهيم الدولة مما يتناقض مع أهداف التحرير والإصلاح.[1]

ونتيجة لأن عمليات إعادة التمويل مضمونة أمام بنك الجزائر، وغياب استراتيجية واضحة لتعبئة الادخار، وعدم تطوير وسائل التسيير والرقابة الداخلية

[1] مجلة التمويل و التنمية ، نحو معيار عالمي مصرفي جديد، صندوق النقد الدولي، عدد 02، جوان 1999، ص 20.

لها، وضعف تشكيلة محافظ البنوك حيث أن اكبر حصة فيها تتكون من حقوق غير فعالة؛ مما أثر سلباً على مردودية البنوك وأضعف فعالية الوساطة المالية؛ لذلك تم اقتراح مخطط إصلاح وإجراءات داخلية تعتمد على إعادة هيكلة البنوك،

التطهير التدريجي لمحافظها، تصفية بعض الحقوق، تنشيط دورها وتطوير وسائل العمل والإعلام، لمنافسة البنوك الأخرى، والهدف الإجمالي هو تحسين نتائجها في المدى البعيد.

أما الإجراءات الكلية التي قامت بها الدولة، فهي:

إعادة الاعتبار La Réhabilitation : أدخل قانون النقد والقرض إعادة اعتبار مزدوجة، تتعلق الأولى بالنقد وبالتالي السلطة النقدية، والأخرى تتعلق بالبنك بصفته مؤسسة بنكية. وهدف إعادة الاعتبار للبنوك هو خلق جو مناسب للاستثمار والادخار والنمو فيها.

المحاور الكبرى لإعادة الهيكلة البنكية: استبعد نموذج التخطيط المركزي الخطر البنكي وأجبر البنوك على إعادة التمويل مما كان له آثار سلبية على فعالية القطاعات الحقيقية، لذلك أصبح النظام البنكي بعد التسعينات في مواجهة:[1]

– التنظيم الحذر لهذه الأنشطة، – تنظيم إعادة التمويل عن طريق السوق والادخار، – فتح السوق للمنافسة الخاصة.

ب– الإجراءات الخارجية لإصلاح البنوك – قواعد الحيطة والحذر وإدارة المخاطر المصرفية[2]

[1] مصطفى عبد اللطيف، بلعور سليمان، **النظام المصرفي بعد الإصلاحات**، الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات في الجزائر الممارسة التسويقية، 21/20 افريل 2004، المركز الجامعي بشار، ص 05.

[2] يعرف(BETTY) المخاطر المصرفية على أنها مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية التي سيتم الحصول عليها مستقبلا ، أو هي عبارة عن أداة يمكن من خلالها قياس درجة عدم التأكد.

يعتبر التنظيم الحذر للأخطار محوراً أساسياً في استراتيجية البنوك المركزية لضمان استقرارية الأنظمة المصرفية، حيث يسهر بنك الجزائر على رقابة مدى التزام البنوك والمؤسسات المالية بالحد الأدنى من قواعد الحيطة والحذر المطبقة عليها والتي تسمح لها بتحليل مستمر لمردوديتها، ملاءتها، سيولتها، مرونتها، وتكيفها مع المحيط التنافسي الجديد.

المخاطر المصرفية: خطر القرض، خطر السيولة، خطر معدل الفائدة، وخطر سعر الصرف.

قواعد التنظيم الحذر: يحدد قانون النقد والقرض ويلزم البنوك والمؤسسات المالية في حدود الشروط التي يضعها مجلس النقد والقرض باحترام قواعد التسيير المتعلقة بضمان سيولتها وملاءتها لا سيما احترام نسب تغطية وتوسيع الأخطار؛ وقواعد التنظيم الحذر التي وضعها بنك الجزائر يهدف من خلالها إلى:[1]

* التحكم في المخاطر المصرفية بمختلف أنواعها مع التركيز أكثر على خطر القرض.

* احترام المنافسة حيث أن التنظيم يعمل بمبدأ عدم التمييز بين البنوك.

* انسجام التنظيمات الجديدة في المدى البعيد مع أهداف اللجان و المنظمات الدولية.

* استقرار وتدعيم النظام المصرفي.

تتعلق القواعد المؤسسة عن طريق بنك الجزائر لضمان توازن البنوك مايلي:

نسبة الملاءة الإجمالية والتي هي: 8 %

نسبة مقسم الأخطار: وذلك لاستبعاد صعوبات تقدير الزبائن

نسبة السيولة: وذلك لمقابلة خطر السيولة، وقد حددت بـ 0.6

[1] مجلة التمويل و التنمية ، نحو معيار عالمي مصرفي جديد، مرجع سابق، ص 23.

كما أن هناك شروط أخرى خارجية تتعلق بالسير الطبيعي للبنك وهي:

علاقة البنك بالدولة وممثلي السلطة، علاقة البنك مع مؤسسة الإصدار، وأيضاً الوصاية الوزارية.

ج- تطور نشاط البنوك، ووضعية التمويل البنكي في الجزائر

إن وضع البنوك في محيط تنافسي يتطلب:

– تنظيم المنافسة فيما بين البنوك للسماح ببروز خدمات بنكية نوعية، وقد ألغى قانون النقد والقرض الاحتكار في النشاط البنكي وفتحه للمنافسة، فحسب تعديل قانون الاستثمار في 1994 رخص للمساهمين الخارجيين في رأس مال البنوك التجارية بسقف أعلى بـ 49 %.[1]

– الاستثمار في القطاع البنكي: لم يعرف النظام البنكي تحولاً كبيراً حيث تغلب عليه البنوك العمومية، ونشاط البنوك الخاصة يبقى محدود برأس مال انطلق بين 3 و20 مليون دولار في نشاطات محدودة، وهو ما يبين ضعف الاستثمار الخاص في المجال البنكي، فلا بد من القيام بوظيفة هندسة تقنية متطورة للخدمات المالية.

– خوصصة البنوك العمومية: في ظل الظروف المتدهورة للمؤسسات العمومية الاقتصادية وجمود الاقتصاد الوطني برزت مساعي خوصصة المؤسسات العمومية وتقويم الاقتصاد، فقد صدر القانون 95–22 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بالخوصصة، وتم إنشاء مجلس الخوصصة في 21 سبتمبر 1996، ثم لجنة مراقبة الخوصصة في 1997، ثم المرسوم 97–12 المؤرخ في 19 مارس 1997 لتغيير و تكميل القانون 95–22 تماشياً مع التحولات الجديدة بهدف تفعيل سير عمليات الخوصصة.

---

[1] Riad Benmalek, la reforme du secteur bancaire en Algérie, www.biutoulouse.fr/uss/scd/memoire/reforme.html (13/11/2006), P: 23.

إن مشكلة خوصصة بنوك الدولة مطروحة في كثير من الدول وهي ضرورة ملحة، وهناك مساعي وطرق مختلفة لخوصصة البنوك العمومية، ولكن توجد هناك طرق ربط للوصول إلى خوصصة جيدة للبنوك العمومية، وهي:

يجب أن ترافق الخوصصة عملية إعادة هيكلة الديون، إعادة رسملة كاملة وإعادة صياغة طرق التسيير.

الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية للانتقال إلى اقتصاد السوق ضرورية لإعادة الهيكلة والخوصصة للبنوك، فخوصصة البنوك ضرورية لـ: الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، عجز وظيفة الوساطة مما سبب عجزاً في تمويل الأنشطة والاستثمارات، البيروقراطية وتثاقل الإجراءات.[1]

إذن فخوصصة البنوك تعتبر كأحسن وسيلة لتحسين طرق التسيير ودفعها إلى الوساطة المالية والفعالية.

إذن في ظل المحيط الدولي الجديد وعولمة النظام المالي وتحرير التجارة والخدمات المالية، لا بد من التعامل مع المصارف والشبكات الدولية للاستفادة منها والإسراع في الإصلاحات ورفع العراقيل الإدارية، النقدية والمالية.

شرعت الحكومة الجزائرية في اتخاذ الإجراءات تمهيداً لخوصصة قطاع البنوك، ومن هذه الإجراءات التي تم الإعلان عنها مشروع توأمة ثلاثة بنوك عمومية جزائرية بثلاثة بنوك أوروبية، وقامت وزارة المالية التي تشرف على العملية بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي عن عرض مناقصة في بداية أفريل 2004 لاختيار المؤسسات البنكية. وإذا كانت العروض من الجانب الأوروبي كبيرة بالنظر إلى إبداء عدة مصارف وبنوك إيطالية وفرنسية وإسبانية وسويسرية لاهتمامها؛ فإن اختيار البنوك الجزائرية لا يطرح إشكالاً كبيراً بالنظر إلى العدد

[1] Dib Said, la Situation du système Bancaire Algérien, Mediabank, le journal interne de la Banque D'Algérie, N° : 55, Août – Sep, 2001, P : 23.

المحدود للمصارف المؤهلة والتي تقدر بستة بنوك عمومية تتوفر أربعة منها على حظوظ أكبر لأنها تمتلك حصة معتبرة من السوق، ونذكر منها: BADR– CNEP- CPA- BNA، وتمثل هذه البنوك أكثر من 50% من النشاط المصرفي بالجزائر وأكثر من 60% من الموارد المالية المدخرة والمودعة والتي تقدر بـ 3600 مليار دينار؛ أي ما يعادل 40 مليار دولار. كما أن هناك مفاوضات متقدمة مع شركاء أجانب قصد فتح رأسمالها بـ 40 %.

د- وضعية التمويل البنكي الجزائري:

إن الإجراءات الاقتصادية التي تنادي بتحرير الاقتصاد الوطني ترتكز على معايير التسيير النقدي والمالي للاقتصاد، وتؤكد على ضرورة إعادة النظر في مخطط تمويل الاقتصاد والتعامل بقوانين اقتصاد السوق وبالتالي تحسين طرق وأساليب التمويل.

ونظراً للارتفاع الكبير في حجم القروض غير الفعالة في محافظ البنوك، وبغرض تحسين وضعية البنوك وإعطاؤها دور أكبر في تمويل يرتكز على المردودية، قامت السلطات بتغيير معدل الخصم حتى تحد من العودة الآلية للبنوك إلى بنك الجزائر كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم: (3) معدل الخصم من 1972–2002

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	72–86	أكتوبر 86	ماي 89	90–91	91–93	94	95	96	97	98	99	2000	2002
المعدل	2.75	5	7	10.5	11.5	15	14	13	11	9.5	8.5	6	6.25

Source : Place du marché des entreprises, les indicateurs économiques .www.business-dz.com/renseignements/algérie-indicateurs/eco1.htmligne],

ولكن رغم ذلك ورغم إجراءات التطهير استمرت المؤسسات العمومية في الاستدانة لدى البنوك، واستمرت البنوك في تقديم القروض للاقتصاد وللدولة كما هو مبين أدناه:

جدول رقم: (4) القروض للاقتصاد والدولة من 1990-2005

الوحدة مليار دينار جزائري

السنة	القروض للاقتصاد	القروض للدولة
1990	247	167
1991	325.80	159
1992	465.2	174.1
1993	231.4	522.2
1994	305.8	468.6
1995	565.6	401.6
1996	776.8	280.5
1997	741.3	423.7
1998	731.1	542.7
1999	966.3	542.3
2000	776	636
2001	569	1078
2002	1266	578
2003	1380	423
2004	1535	20-
2005	1778	239-

Source : Ministère des Finances, Situation monétaire, (Page consultée le 04/01/2006)
.www.finance- algéria.org/dgep/a36.htm

ثانياً: تحديات وآفاق تحرير الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات العالمية الجديدة

تمارس المصارف دور الوسيط بين العارضين والطالبين للأموال؛ فهي أداة للائتمان ومحرك للنشاط الاقتصادي وخزانة للأموال. ولقد شهد النظام المصرفي الجزائري عدة إصلاحات وتحولات؛ إذ تعتبر هذه التحولات الهيكلية والتنظيمية مرحلة انتقالية من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد أكثر مرونة واستقلالية يتمتع بأكبر قدر من الحرية.

لقد سمحت هذه الوضعية للبنوك في الجزائر من تحقيقها لاستقلالية أكثر في نشاطها وتعاملاتها، والعمل على تغيير مسيرتها وذلك من خلال التحول الجذري الذي حدث على مستوى المنظومة البنكية الجزائرية وإعادة هيكلتها لدعم التمويل الاقتصادي، ولكي يتماشى مع وضعية التغيرات العالمية الجديدة.

1- الجهاز المصرفي الجزائري وموقعه من تحرير الخدمات المصرفية

اعتمدت السياسة الاقتصادية في الجزائر بعد الاستقلال على مخططات استثمارية مركزية ممولة بأموال عمومية، فكانت تعمل على تخصيص الموارد بصفة إدارية، وعلى نظام مركزي للأسعار.

لم تكن القروض الموجهة لتمويل القطاع العمومي تخضع لمعدلات السوق، وبالتالي ألغيت كل المتغيرات النقدية والمالية، وأصبحت البنوك مجرد مصارف للمؤسسات العمومية وبتوقيع الخزينة؛ إنها الوضعية التي عاشتها الجزائر لمدة طويلة نوعاً ما، إذ أدت إلى تدهور جل المؤسسات الاقتصادية، وعليه كان التفكير في تطبيق إصلاحات اقتصادية، والتي بدأت مع صدور قوانين استقلالية المؤسسات ابتداءًا من سنة 1988 عن طريق تحرير الأسعار، وبتخفيض تدريجي للتدعيم، وبالتالي كان التفكير في التحرير الاقتصادي.

طُبقت سياسة التطهير المالي[1] نظرًا للمشاكل التي كانت تعاني منها المؤسسات العمومية، من أجل امتصاص مديونيتها من طرف الخزينة العمومية، التي لم تكن إمكانياتها تسمح بذلك خاصة بعد انخفاض أسعار البترول. فكان يجب الاهتمام بالجهاز المصرفي لتعزيز الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، لهذا صدر قانون النقد والقرض في أفريل 1990، كوسيلة لإعادة النظر في عمل

[1] التطهير المالي هو أحد الإجراءات الهامة التي اعتمدت عليها الدولة الجزائرية ،وذلك من اجل إنعاش الاقتصاد الوطني والنهوض بالمؤسسات العمومية، فهو عملية ضرورية تودي إلى الاستقلالية والعمل على إعادتها إلى توازنها المالي والهيكلي حتى تتمكن من الوفاء بكل التزاماتها المالية اتجاه البنوك والمؤسسات المالية الأخرى .

وسيرورة البنك المركزي، الذي أصبح المراقب الوحيد للقطاع المصرفي، مع وجود سلطة في ميدان النقد والقرض، هي مجلس النقد والقرض CMC.[1]

يعتبر قانون النقد والقرض كبرنامج طموح للإصلاحات، خاصة في مجال الوساطة المالية، وإعادة هيكلة القطاع المصرفي، فهو يعمل على نزع الاحتكار وإرساء قواعد المنافسة بين البنوك في الميدان المالي. كما ساهم قانون الرأسمال السلعي للدولة في جعل البنوك كمؤسسات اقتصادية عمومية، وكبنوك ابتدائية، وتجارية خاضعة للقانون التجاري، وبهذا القانون من المفروض أن تتخلى الدولة عن الدائرة الاقتصادية التنافسية، على أن تتم خوصصة محفظة المؤسسات الاقتصادية العمومية بتحويل ملكيتها إلى الشركات القابضة.

يعتبر قانون النقد والقرض في الجزائر فلسفة الإصلاح الاقتصادي، ومنه الإصلاح المصرفي، حيث ظهرت معه أفكار لإعادة إصلاح المنظومة المصرفية، مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ العولمة المصرفية (المالية) التي تكرست عبر برنامج التعديل الهيكلي. ثم تدعمت القوانين المنظمة لعمل الجهاز المصرفي، خاصة مع توقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في أفريل 1994 وهي اتفاقية Stand By لإقامة سياسة نقدية أكثر صرامة، وعليه زادت القيود على النظام المصرفي سيما مع تخفيض قيمة الدينار الجزائري، واستعمال النقد كوسيلة مراقبة غير مباشرة كما طبقت سياسات تسييرية، أهمها:

-سياسة السوق المفتوحة مع تسيير حيوي وثبات معدل إعادة الخصم.

-نظام الإجراءات الوقائية، خاصة على مستوى الأموال الخاصة وتصنيف الحقوق والمؤونات.

[1] Commission Perspectives de Développement Economique et Social – Projet de Rapport Problématique de la Réforme du Système Bancaire : Eléments Pour un Débat Social – CNES – Novembre 2000.

-وكذلك توزيع المخاطر، حيث أن مجموعها لا يتعدى 12.5 مرة قيمة الأموال الخاصة بالبنك.

- سياسة انتقائية لإعادة التمويل.
- مراقبة القروض بإعادة توجيه التمويل.

وعلى العموم، فإن إشكالية الخدمات المصرفية تتميز بـ:

- عجز في التسيير، فيما يخص التأطير والتنظيم وملاءمة التغيير.
- عدم القدرة على تقدير المخاطر ومواجهتها من البنوك.
- غياب أو نقص نظام المعلومات والتسويق والمواصلات.
- غياب المنافسة.
- تأخر في التحديث وخاصة التكنولوجي .[1]

كل هذه السياسات المطبقة على الجهاز المصرفي، تؤكد على وجود تدخل حكومي ومراقبة مستمرة من البنك المركزي على مختلف المؤسسات المصرفية والمالية، وصعوبة وتخوف من تحرير القطاع المصرفي، حيث تخضع البنوك في سير عملها إلى الرقابة من طرف الدولة، بصفتها مالك، سلطة، وعون اقتصادي. البنك المركزي، كسلطة تسيير ومراقبة.

إذ يمكن القول أن الأزمة في الجزائر ليست مالية، بل هي أيضاً أزمة أنظمة، أي أزمة مناهج، حيث أن هذه السياسات الاقتصادية غير نابعة من الواقع الاجتماعي والثقافي. فبعد إلغاء الاحتكار الحكومي للتجارة الخارجية، وتحرير النظام البنكي وقطاع التأمين التي نصت عليه شروط FMI.

لقد شكلت قضية بنك الخليفة أهم أزمة عرفتها المنظومة المصرفية في الجزائر وذلك بالنظر إلى حجمها ونتائجها حيث أثبتت تقارير سنة 2001

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 70.

مخالفة البنك للقوانين المصرفية التي تخص رأس المال واستعماله ومخالفاته لرقابة الصرف؛ وعلى إثر هذا الأساس جاءت قرارات اللجنة المصرفية منذ 2002/11/27: بتعليق كل عمليات البنك مع الخارج، لتقرر اللجنة المصرفية سحب اعتماد هذا البنك وتعيين مصفي له في شهر ماي 2003؛ إذن فأبعاد قضية بنك الخليفة أدت إلى نتائج وخيمة من ضياع للأموال وحقوق المودعين وضياع للمال العام بصفة عامة.

وتفاديا لوجود مشاكل أخرى من هذا النوع ارتفعت درجة تدخل الدولة في التنظيم المصرفي، من خلال القوانين الصادرة في سنة 2003 و2004، التي لا قلصت من حرية واستقلالية البنوك الجزائرية في التصرف، وتتمثل في:

الأمر L' Ordonnance رقم 03 – 11 الصادر في 26 أوت 2003، والمتعلق بالنقد والقرض.

النظام Règlement رقم 01 – 04 الصادر في 04 مارس 2004، الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر، فقانون المالية لسنة 1990 يحدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك بـ 500 مليون دج، وبـ 10 مليون دج للمؤسسات المالية، بينما حدد الحد الأدنى لرأس المال في سنة 2004 بـ 2.5 مليار دج للبنوك، و500 مليون بالنسبة للمؤسسات المالية. فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف ينزع منها الاعتماد، وهذا يؤكد تحكم السلطات النقدية في النظام المصرفي.

النظام Règlement رقم 02 – 04 الصادر في 04 مارس 004 ، الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر، وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإجباري بين 0 % و15 % كحد أقصى. [1]

[1] Debboub, Y, Le nouveau mécanisme économique en Algérie, OPU édition, 2000, p 136.

النظام Règlement رقم 03 – 04 الصادر في 04 مارس 2004، الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية، ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم، يودع الضمان لدى بنك الجزائر، حيث تقوم بتسييره شركة مساهمة تسمى "شركة ضمان الودائع البنكية"، وتساهم فيه بحصص متساوية، وتقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع المصرفية، تقدر بمعدل سنوي (1 % حسب المنظمة العالمية للتجارة) من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية.

يلجأ إلى استعمال هذا الضمان عندما يكون البنك غير قادر على تقديم الودائع للمودعين، أي عند التوقف عن الدفع من طرف البنك، حيث يخطر المودع بذلك ليقوم بالتوجه إلى صندوق ضمان الودائع المصرفية بالوثائق اللازمة، والتعويض يكون بالعملة الوطنية فقط.

على العموم، فإن الظروف التي يعيشها النظام المصرفي الجزائري، تدخل ضمن الظروف التي تعيشها أغلب البلدان العربية عموماً، بالرغم من التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي العالمي في ظل اتفاقية الخدمات المالية والمصرفية، التي جاءت بها المنظمة العالمية للتجارة، حيث ترغب الكثير من الدول العربية الانضمام إليها، ويتطلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إعادة النظر في المنظومة المصرفية ككل للقضاء على كل أسباب الضعف المتمثلة في:

–ضعف الإطار القانوني، إذ تتميز القوانين بالجمود.

–سلوك العميل: يجب تحفيزه على استعمال وسائل دفع حديثة والاستغناء على التعامل نقداً.

-الضعف التكنولوجي: يجب العمل على تنويع وتحديث الخدمات المالية والمصرفية، باستعمال ثورة الاتصالات والمعلومات.

-عدم القدرة على مواجهة شدة المنافسة، مما تستدعي الضرورة إلى تكوين تكتلات، عن طريق عمليات الاندماج المحلي والأجنبي بين المصارف.

-عدم استعمال مفهوم البنوك الشاملة، التي تساعد على تقوية دور الوساطة المالية في الأسواق المالية وخدمات التأمين. [1]

-ضعف استقلالية البنوك المركزية عن الحكومة، حيث هناك تدخل حكومي في نشاطاتها.

2-نتائج تحرير الخدمات المصرفية على القطاع المصرفي الجزائري:[2]

يدخل الاقتصاد الجزائري اليوم وقطاعه المصرفي خصوصاً في مرحلة اختبار وتحدي حقيقية ذلك أن ظاهرة تحرير الأسواق الاقتصادية العالمية واشتداد حدة المنافسة أخذت مساراً يصعب في الوقت الراهن مواكبة هذه الوضعية بالإمكانيات الحالية بالرغم من الإصلاحات التي قامت بها الدولة.

يشير واقع هيكل الجهاز المصرفي الجزائري إلى السيطرة الشبه تامة للقطاع العام، أما بنوك القطاع الخاص فلا زالت بنوك فتية، أما البنوك الأجنبية فبالرغم من فتح المجال أمامها منذ 1994 فلم تستقر لحد الآن للعمل في المجال المصرفي، باستثناء عدد قليل ومحدود من البنوك الأجنبية كبنك السلام الإماراتي وبنك BNP PARIS BAS الأوروبي.

إن الوضعية الحالية للبنوك الجزائرية المثقلة بالديون والمقدرة بـ 1274 مليار دينار جزائري؛ أي حوالي 15 مليار دولار وهي مستحقات البنوك على المؤسسات العمومية بشكل خاص، لا تسمح بالدخول في مجال المنافسة نظراً

---

[1] Debboub Y, OPCIT, p 140.

[2] محمد زيدان، **النظام المصرفي الجزائري و تحديات العولمة**، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة، قالمة، نوفمبر 2001، ص 23.

لعدم تطبيقها لبنود اتفاقية بازل المعدلة في عام 1997، وعدم تحقيقها وتقديمها للخدمات المصرفية الحديثة، كما أنها لا تمتلك مستوى فعال وكاف في التنظيم والتسيير؛ ذلك أن البنك مؤسسة اقتصادية يتعين عليها مسايرة العصرنة، وفي هذا الشأن لجأت السلطات المختصة إلى إبرام عقد مع الاتحاد الأوروبي لتطبيق ما يسمى بسياسة التوأمة، وهي عملية تعني تولي بنك أجنبي تقديم مساعدة لبنك جزائري بغرض عصرنته وفقاً لما جاءت به اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية.

في ضوء واقع وطبيعة الجهاز المصرفي الجزائري اختلفت التوقعات حول انعكاس اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية على هذا الأخير والتي تنصب حول الجوانب التشاؤمية، وبناءاً على ذلك نتوقع آثاراً سلبية على منظومتنا المصرفية تتمثل في:[1]

– التخوف من المنافسة غير المتكافئة مع البنوك الأجنبية.

– البنوك الجزائرية غير مهيأة لمواجهة المنافسة نظراً لانخفاض رؤوس أموالها ومحدودية أحجامها، وتواضع خدماتها بالمقارنة مع البنوك الأجنبية المنافسة.

– إن تحرير الخدمات المصرفية بما يعنيه إتاحة الفرصة للبنوك الأجنبية لتقديم خدماتها المتطورة في السوق المحلية قد يؤدي إلى خسائر تؤثر على السياسات الاقتصادية للدولة، وبالتالي على السياسات التنموية عند وجود أشكال المنافسة الضارة، حيث أن هناك مجالات رئيسية في السياسات الاقتصادية يمكن أن تؤثر على هذا التحرير مثل الرقابة على النقد والسياسة الائتمانية وغيرها.

– تأثير سياسات البنوك الأجنبية على السياسات الاقتصادية للدولة.

– يمكن لتحرير الخدمات المصرفية تخفيض دعم البنوك لبعض المؤسسات والصناعات التي تتضمنها برامج الإصلاحات الاقتصادية.

[1] محمد زيدان، المرجع السابق، ص 17.

– يتطلب تحرير الخدمات المصرفية توافر إطارات مصرفية ماهرة ومؤهلة وقادرة على التكيف مع متطلبات المرحلة الراهنة والمستقبلية.

كما يتوقع أن يكون للتحرير آثار إيجابية على منظومتنا المصرفية تتمثل في[1]:

– إن ارتفاع حدة المنافسة في ظل سوق مصرفية مفتوحة يؤدي إلى تقديم أفضل الخدمات وما يتبع ذلك من رفع كفاءة الجهاز المصرفي.

– تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية وتحسين المستوى وجودة تلك الخدمات وتطويرها باستمرار.

– رفع مستوى أداء وإدارة المخاطر واختيار أفضل الوسائل وأنسبها لعلاج الأزمات المصرفية والمالية.

– تنويع وتطوير الأدوات المصرفية وتطوير نظم وأساليب العمل في مجال الخدمات المصرفية والمالية.

– الإسراع في إعادة هيكلة الجهاز المصرفي تماشياً مع التطورات العالمية ومحاولة الوصول إلى المستويات العالمية.

3-إستراتيجية تكييف الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الجديدة

في الحقيقة، يمكن القول أن البنوك لا تمارس صلاحيتها المتمثلة أساسا في اتخاذ القرار فيما يتعلق بالتسيير العادي، وبالتوازي يبقى القطاع العمومي لا يبالي بمستوى القروض وبتكاليفها.

ولكي يتمكن الاقتصاد الوطني من الشروع في تحقيق مستويات التنمية والتحرير المنشودين، لا بد من إعادة النظر في النظام المصرفي من جميع

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة والاقتصاديات البنوك**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،1998، ص 30-31.

زواياه التسييرية والتنظيمية قصد جعله أكثر فعالية في المساهمة في بروز وتكريس نظام المؤسسة الحرة (Free entreprise system).

وعليه؛ فيجب على البنوك معرفة المعايير التي يتعين مراعاتها، والميادين الحديثة التي تمارس فيها نشاطها بالإضافة إلى الإطار الوظيفي والتنظيمي الجديد للوساطة المصرفية.

ففي علاقته مع الأعوان الاقتصاديين، لابد أن يسعى البنك إلى تنظيم علاقاته من خلال اتباع مبادئ جوهرية ترتكز على انسحاب الدولة وخوصصة المؤسسات بهدف بعث الأسس الإنتاجية والمالية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا طبعاً بالتعاون مع الخبرات الأجنبية.

كما ترتكز استراتيجية تكييف الجهاز المصرفي على إعداد معايير تسمح بتنمية القطاع الخاص في إطار مناخ مناسب يمتاز بحركية مكونات الاقتصاد العصري كرساميل الادخار الوفيرة، والتحكم في تكنولوجية المعلومة، والتنظيم المحكم، وإدراج خدمات ذات نوعية و جودة... [1]

إن الهدف العام لقانون النقد والقرض هو توحيد المهنة من أجل خلق محيط مصرفي ملائم، تسعى البنوك من خلاله لاقتحام سلسلة من النشاطات وعدد أكبر من الزبائن لم يعهد لها بها سابقاً.

يهدف التنظيم الجديد إلى استبدال الممارسات التقليدية المتناقضة وقواعد السوق بأخرى تهدف إلى تحسين الوظائف التقليدية تُمكن البنوك من ممارسة عمليات مالية مشتركة مع المؤسسات المالية.

يفتح قانون النقد والقرض آفاقاً جديدة لفروع السندات والخدمات المسعرة، بالإضافة إلى الفروع والمساهمات، وكل هذا يفرض على البنوك تطوير ميزانيتها سواء من جانب الموارد أو الاستعمالات أولا، ومجال تدخلها لتضيف

[1] Abdel Krim NAAB, Le système bancaire Algérien de la colonisation à l'économie de marché, OPU édition, 2005 . P 35

لمهن القرض مهمة الاستشارة المالية والهندسة المصرفية ثانياً، ناهيك عن تطوير العلاقة مع الزبون وتنويعه ليشمل أساساً قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ثالثاً.

تجدر الإشارة إلى أن أسعار الفائدة الدائنة لم تلعب دورها كما ينبغي، فمردودية الادخار مرتفعة أكثر في الأسواق غير الرسمية، وبالتالي فمن الضروري تطوير الطرق التي من شأنها استقطاب الادخار، ويتم ذلك عن طريق: [1]

– توسيع استعمال الشيك، ذلك أن تطويره يعتبر كوسيلة لتدعيم نسبة النقود الكتابية في الاقتصاد.

– الفتح الإجباري للحسابات لكل نشاط تجاري.

– تقريب الشبكات المصرفية من الأعوان الاقتصاديين المدرين لمداخيل ضخمة.

– إدراج طرق أكثر ملاءمة لتدعيم الودائع لأجل، وكذا الطرق الأخرى للتوظيف.

ينبغي على البنوك أن تبدأ في تحضير برنامج بناء تنظيمي ووظيفي ليشمل التحكم في تكنولوجيات المعلومات وتحضير المهارات في الهندسة والخبرات بالإضافة إلى تهيئة الشروط الضرورية للنجاح والنمو.

فبمقتضى قانون النقد و القرض، تستدعي المهام المصرفية الجديدة بنية تقنية حديثة، وتشمل هذه الأخيرة أنظمة التحول الالكتروني والدفع الالكتروني إلى جانب الأنظمة المشتركة بين البنوك. وكل هذا سيساهم في التفاعل المنتظم مع الاقتصاد الإنتاجي ويسمح بجعل البنوك محركاً لإنعاش هذه المؤسسات، وبالتالي إنعاش الاقتصاد الوطني.

[1] Abdel Krim NAAB, OPCIT ; p 36.

في إطار التنظيم الخاص بالبنوك، من المفروض تطبيق نموذج تشغيل الاقتصاد النقدي والمالي وفق الأسس والمعايير التالية:[1]

-إنشاء هياكل وساطة مصرفية سليمة وناجعة قادرة على التنافس.

-تطوير وتدعيم أسواق مباشرة للتمويل في إطار تنافسي يقوم على تمويل دون تضخم.

-سن قوانين تهدف إلى حماية المدخرين.

-إعداد محيط اقتصادي مناسب للشراكة والخوصصة والاستثمار المباشر.

-إنشاء آليات جديدة لتحويل السيولات إلى رؤوس أموال استثمارية.

-إدراج مهن جديدة في ميدان التمويل.

-تدعيم وسائل تعبئة و تخصيص الادخار.

-فتح القطاعات للشراكة والتعاون فيما بين البنوك.

ولبلوغ هذه المعايير، يتطلب من البنوك أن تتحكم وتساير في آن واحد عناصر من شأنها زيادة السيولة ذات الطابع الإنتاجي، وتنقسم هذه المحاور إلى:[2]

أ- تشجيع المواطنين على فتح حسابات في البنوك:

بهدف تنشيط تعبئة الادخار؛ على البنوك أن تتخذ جميع التدابير الكفيلة لتحقيق هذا الهدف وبالتوازي مع ذلك؛ عليها بـ:

- توسيع شبكة الوكالات مع اعتبار نظريتي " موارد " و "استعمالات" في آن واحد.

- إقامة شبكة لغرفة المقاصة.

- وضع شبكات مشتركة فيما بين البنوك.

---

[1] Abdel Krim NAAB , opcit, p 40.

[2] مصطفى عبد اللطيف، بلعور سليمان، **النظام المصرفي بعد الإصلاحات**، مرجع سابق ص 21.

كل هذا سوف يسمح بإعادة توجيه الادخار من الإطار غير الرسمي إلى الشبكات الرسمية.

ب- تشجيع تمويل الاقتصاد:

وضع مناهج للتعاقد والتوثيق في مجال الصفقات التجارية، بالإضافة إلى تحويل سندات الملكية والديون والدفع والعقود إلى سندات بهدف توحيد نمط السندات العمومية والخاصة، وبالتالي تمكين الاستهلاك الكامل لأصول وخصوم الاقتصاد حتى تصبح قابلة للتعبئة والتحويل في السوق.

ج- إدماج المنتجات الاقتصادية في قطاع الخدمات:

والتي من خلالها يتم جعل مجمل خدمات جهاز الصناعة المالية تُقدم للزبون، وذلك من خلال إدراج مصالح لمراقبة التسيير المالي ومصالح في ميدان هندسة القرارات المالية و السندات.

د- تطوير المعلومات المالية:

في ميدان تنافسي وفي ظل نظام اقتصاد حر، تكون مراكز القرار في استقلالية تامة وتتبع إستراتيجية واضحة المعالم، وعليه يشكل الإعلام في المجال المحاسبي، الإحصاء والقانون ركيزة أساسية للأنظمة المالية لا يمكن الاستغناء عنها.

يعيش النظام المصرفي الجزائري مشاكل عديدة ومعقدة تظهر أثناء تقديمه لخدماته، بحيث تقف عائقاً أمام تطوره وحاجزاً في وجه الاستثمار، نظراً للدور البارز الذي يلعبه هذا القطاع في حلقة التنمية الاقتصادية، وتتعلق هذه المشاكل عادة بالكفاءة والسرعة في الأداء، حتى وإن تعلق الأمر بالعمل على المستوى المحلي، هذا في ظل غياب شبكات محلية تربط مختلف الهيئات المالية وتنسق العمل بينها، إن هذه الحالة تفرض إيجاد حلول جديدة من شأنها تقديم خدمات أحسن وأسرع مثل النقود الإلكترونية التي تسهل عمليات التسديد أو الدفع المباشر عبر الإنترنت.

بادرت بعض المؤسسات بتطوير شبكات إلكترونية للدفع والتسديد، منتشرة في نقاط محدودة من التراب الوطني، لكن عدم القدرة على التحكم فيها وتسييرها، جعل بعضها تتوقف عن تقديم خدماتها، بسبب اعتماد هذه المؤسسات على حلول وأنظمة مستوردة، غير متوافقة وخصائص السوق الجزائرية، لكن وجود طلب متزايد على هذه الخدمات مثل التسديد والدفع ببطاقات المعاملات المالية، شجع بعض المؤسسات على مواصلة تقديمها، مثل: بطاقة الدفع المقدم لخدمات الهاتف وبطاقة السحب من الصرافات الآلية لمؤسسة البريد والمواصلات، البطاقات البنكية للسحب والدفع (القرض الشعبي الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط).

تعتبر البطاقات المالية المتوفرة حالياً في المؤسسات المالية الحكومية، غير كافية للتعامل على المستوى الدولي، لكنها فاتحة للانطلاق في التجارة الإلكترونية في بلادنا، فبالرغم بأنه بإمكان بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثلاً، أن يجعل من بطاقته المالية دولية الدفع، عن طريق التعامل مع الهيئات المالية الدولية مثل فيزا أو ماستركارد، كما كان الحال في بنك الخليفة، الذي أصدر بطاقات مالية دولية بالتعاون مع ماستركارد، و بإمكان متعامليه إستخدامها في التسديد في التعاملات الوطنية والدولية إذن.

إن سلاسة العمل ما بين البنوك لا تتحقق إلا بإنشاء شبكة لنقل المعطيات على مستوى عال، وقد شرعت الجزائر في إنجاز مشروع شبكة ما بين البنوك المتخصصة (RIS) le réseau interbancaires spécialisé وقد جاء هذا المشروع كثمرة اتفاق بين وزارة المالية ووزارة البريد والمواصلات، ليسمح بربط جميع البنوك ببعضها البعض، من أجل إنشاء وسائل دفع جديدة واستعمال النقود الإلكترونية وجعل الاتصال بين البنوك يتم في زمن حقيقي، غير أن المشروع ألغي بقرار سياسي .فبعد تعيين أعضاء لجنة تقنية خاصة بعد أن شرع

في التفكير فيه بداية الثمانينات لمعالجة الصكوك بصورة آلية واختصار المدة الزمنية للتعاملات المصرفية والمالية وضمان المعالجة في الزمن الحقيقي وإعادة المصداقية لاستخدام الصك وتأمينه، وبعد تأسيس شركة إدخال الآلية ما بين البنوك والمعالجة المصرفية "ساتيم"، شرع في إنجاز المشروع الذي سيسمح بربط الوكالات البنكية وتطوير الدفع الإلكتروني، وتم اختيار شركة برتغالية اقترحت 3.4 مليون أورو أو حوالي 3 مليون دولار، وشرع في الدراسة التي ركزت على ضمان تفادي أي انقطاع في الاتصالات، وتحديد أماكن اللواحق الخاصة بالاتصال. هذه العمليات قدرت تكلفتها بـ 100 مليون دولار بما فيها كلفة الخدمات للشركة البرتغالية التي شرعت في عمليات كانت ستمكن من تحقيق تقدم ملحوظ في مجال خصم الصكوك البنكية وتحويل الأموال وتبادل الوثائق البنكية وفق المقاييس الدولية، كما عمدت السلطات العمومية إلى تبني مشروع آخر يعتمد على البريد.[1]

هـ- عصرنة أنظمة التسيير الفعال: [2]

ويشمل تنظيم الأسواق المالية، ووضع أدوات تمكن المستثمرين من التحكم في الأخطار وتسيير التكاليف واغتنام الفرص السوقية ويتطلب هذا تخطيطاً وتنظيماً عقلانياً بالإضافة إلى تنسيق ورقابة محكمين.

كما أن هناك العديد من الباحثين يقترحون عدة استراتيجيات لإصلاح وإعادة الاعتبار للأنظمة المصرفية التي تعاني من مشاكل هيكلية وتنظيمية، ومن بين هؤلاء الباحثين "سايبل" الذي يقترح أربعة استراتيجيات التي تتمثل في:

-توجيه الطلب على البنوك من المؤسسات الكبرى إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك تحت شروط السوق.

---

1 جريدة الخبر الصادرة بتاريخ 19 /2004/06، ص2

2 مصطفى عبد اللطيف، بلعور سليمان، مرجع سابق، ص 24.

-تحويل الادخار من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي وتطوير المؤسسات المالية بكل أنواعها، مع التأكيد على الشراكة والتعاون.

-ضرورة التعاون في العمليات المصرفية بين عدة بنوك وشركات ادخار.

-القيام بإنشاء مؤسسات مالية محلية يملكها أفراد أو جماعات وهذا يشبه إلى حد كبير نمط البنوك المحلية في ألمانيا.

وفي الأخير يمكن القول أنه لا بد من الإسراع في الإصلاح الاقتصادي بغية تأهيل جهاز الإنتاج والنظام المصرفي وتحريره أمام الظروف الاقتصادية العالمية الحالية، وهذا من خلال عصرنت وانفتاحه على المنافسة وكذا مساهمة رأس المال للقطاع الخاص والأجنبي على السواء.

الخاتمة:

من خلال هذا المقال توصلنا إلى أن لعملية التحرير تأثير واسع على الجهاز المصرفي. فمع تصاعد سيادة العولمة ظهرت العديد من التغيرات المصرفية العالمية التي أخذت تؤثر بقوة في الجهاز المصرفي من حيث أدائه وسياسته وعملياته، ففي ظل هذه التغيرات فإن الجهاز المصرفي بحاجة إلى استراتيجيات لمواجهة التحديات التي فرضتها العولمة، خاصة في ظل تنفيذ اتفاقية تحرير الخدمات المالية. فإن البنوك تعمل على وضع خطط وسياسات تمكنها من الصمود مثل: الإندماج، الخوصصة، العمل بالتكنولوجيا الحديثة.

فعلى المستوى الوطني وبالرغم من الإصلاحات المستحدثة في هذا القطاع؛ إلا أنه لا يزال يعاني من إفرازات وتبعيات النظام السابق، حيث لا تزال البنوك المحلية تمارس دوراً إدارياً محدوداً؛ الأمر الذي يحد من تطورها في ظل تحديات العولمة المالية. كون كل الاتجاهات المستقبلية تشير إلى وجود فرص حقيقية لتحول البنوك الوطنية إلى قوة اقتصادية فعالة في إطار الاقتصاد

العالمي، وعليه يتوجب الاستفادة من هذه الفرص لمسايرة ركب التحولات الشاملة، ويتحقق ذلك بالمزيد من الإصلاحات الهيكيلة على الصعيدين المالي والاقتصادي.

مما سبق يمكن إدراج بعض التوصيات:

–الاستفادة من تجارب بعض الدول في الميدان المالي والبنكي.

– تبني سياسة البنوك الشاملة.

– انتهاج سياسة دمج البنوك الصغيرة وذلك لمواجهة المنافسة الشرسة التي تشهدها العولمة.

– انتهاج سياسة الخوصصة البنكية وتطبيق الإستراتيجية المناسبة للعملية، مع تحديد الأسس والأهداف على المديين القصير والمتوسط.

– ضرورة استعداد الجزائر لمواجهة آثار تحرير التجارة عموماً والقطاعات المالية والمصرفية خصوصاً.

– تفعيل دور السوق المالية (البورصة).

– تفعيل دور البنك المركزي في الإشراف والرقابة.

وفي النهاية فإن المستقبل واعد أمام الجهاز المصرفي لمواجهة تحديات العولمة إن توفرت الإرادة الصادقة للعمل المخلص المبني على الأسس العلمية السليمة.

قائمة المراجع:

أولا :باللغة العربية

أ– الكتب:

1. أحمد غنيم، الديون المتعثرة والائتمان الهارب، بدون دار نشر،2001

2. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

3. عبد الحميد عبد المطلب ، العولمة والاقتصاديات البنوك، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998.

ب- المذكرات:

بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراة، نقود ومالية، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2006.

ج- المجلات و الجرائد:

1. عبد الله غانم، البنوك والمحيط الاقتصادي الجديد في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات، العدد 04 ، السنة 04 ، يناير 2007 ،المركز الجامعي الوادي

2. مجلة التمويل و التنمية ، نحو معيار عالمي مصرفي جديد، صندوق النقد الدولي، عدد 02، جوان 1999.

3. جريدة الخبر العدد الصادر بتاريخ 2004/06/19.

د- الملتقيات:

1. خالد منه، العلاقة بين المؤسسة والبنك :محاولة تقييم الأداء في ظل إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية الواقع و التحديات، الشلف ديسمبر 2004

2. زيدان محمد، فورين حاج قويدر، الخدمات المصرفية، المؤتمر العلمي الدولي حول، الجودة و التميزفي منظمات الاعمال، 7-8 ماي 2007، سكيكدة

3. مصطفى عبد اللطيف، بلعور سليمان، النظام المصرفي بعد الإصلاحات، الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات في الجزائر الممارسة التسويقية، 21/20 افريل 2004، المركز الجامعي بشار.

4. مصطفى عبد اللطيف، بوخاري عبد الحميد، أثر إعادة هيكلة الجهاز المصرفي على زيادة وتنمية القدرة التنافسية للبنوك، المؤتمر الدولي الثاني: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، 11_12_2008، ورقلة

5. محمد زيدان، النظام المصرفي الجزائري و تحديات العولمة، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري و تحديات العولمة، قالمة، نوفمبر 2001.

6. مليكه زغيب، حياة نجار، النظام البنكي الجزائري، تشخيص الواقع وتحديات المستقبل، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية التحولات الاقتصادية والقانونية، الواقع و التحديات، الشلف، ديسمبر 2004

7. ناصر سليمان، تأهيل المؤسسات المصرفية العمومية بالجزائر، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 17 أفريل 2006 الشلف

8. نوري منير، البنوك الجزائرية بين غرفة الإنعاش والانتعاش، ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية_الواقع و التحديات، الشلف، ديسمبر 2004

ثانيا: باللغة الفرنسية

A_les livres :

1. Abdel Krim NAAB, Le système bancaire Algérien de la colonisation à l'économie de marché, OPU édition, 2005 .

2. Abderahmene benhkalfa ‹ facteurs de blocage et moteurs du changement dans le secteur bancaire ouvrage collectif encadré par Abdelatif ben achenhou› édition alpha› 2004

3 . Debboub, Y, Le nouveau mécanisme économique en Algérie, OPU édition, 2000.

B_ les magazines :

1. Commission Perspectives de Développement Economique et Social Projet de Rapport Problématique de la Réforme du Système Bancaire : Eléments Pour un Débat Social – CNES – Novembre 2000.

2. Dib Said, la Situation du système Bancaire Algérien, Mediabank, le journal interne Banque d'Algérie, N° : 55, Août – Sep, 2001

. Durand, B. Oussedik ; Le system bancaire Algérien acculé à se réformer, 3 Banque Magazine, numéro 617,2000

4. Ghania Oukazi, "L'interconnexion, premier pas de la réforme",Quotidien El Watan, N°2738, Dimanche 12 Décembre 1999

5. Haddad Said, "Transmission de données dans la banque : Le RIS en chantier", Convergence (La revue de la BEA), N° 3, Décembre 1999.

C_ les rapports :

Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2002,2003,2005.

D_ les sites internet :

Ministère des Finances, Situation monétaire, (Page consultée le 04/01/2006) www.finance- algéria.org/dgep/a36.htm

Place du marché des entreprises, les indicateurs économiques .www.business-dz.com/renseignements/algérie-indicateurs/eco1.htmligne],

Riad Benmalek,la reforme du secteur bancaire en Algérie, www.biutoulouse.fr/uss/scd/memoire/reforme.html (13/11/2006).